خلال استضافته ضمن برنامج «قيادات» بمعهد الإدارة العامة

رئيس بورصة البحرين: مواصلة تطوير سوق رأس المال وتعزيز كفاءتها وتنافسيتها

أكدت الدكتورة الشيخة رنا بنت عيسى بن دعيج آل خليفة المدير العام لمعهد الإدارة العامة حرص المعهد على مد جسور الشراكة الاستراتيجية مع مختلف القطاعات الحيوية في مملكة البحرين، بما فيها القطاع المالي والمصرفي، بما يسهم في تزويد الكوادر الوطنية بالمهارات والأدوات الكفيلة بمواكبة المبادرات التنموية الحكومية، مشيرةً إلى أن تلاقي الرؤى بين الفكر الإداري الحديث والمنظومة الاستثمارية يمثل محطة استراتيجية مهمة في جهود بناء القدرات القيادية للكوادر الوطنية في مختلف القطاعات.

جاء ذلك خلال استضافة معهد الإدارة العامة يوسف عبدالله اليوسف رئيس مجلس إدارة بورصة البحرين، في لقاء منتسبي الدفعتين 36 و37 من برنامج «قيادات»، الذي يقدمه المعهد لمديري القطاع العام ضمن البرنامج الوطني لتطوير القيادات الحكومية.

وأشادت الدكتورة الشيخة رنا بنت عيسى بن دعيج آل خليفة بالدور البارز الذي تضطلع به بورصة البحرين في تعزيز تنافسية المملكة من خلال ترسيخ مكانتها كوجهة مفضلة للمستثمرين، منوهةً بمساعيها المستمرة في تعزيز المقومات الاستثمارية ودعم البيئة الاقتصادية. كما أكّدت أن استفادة منتسبي

برنامج «قيادات» من هذه الممارسات الناجحة ستعزز تبادل الخبرات ونقل أفضل التجارب، بما يسهم في إعداد خطط استراتيجية ترفد منظومة العمل الحكومي وتتكامل مع الأولويات الوطنية.

من جانبه، أكد يوسف عبدالله اليوسف رئيس مجلس إدارة بورصة البحرين حرص بورصة البحرين على مواصلة تطوير سوق رأس المال وتعزيز كفاءتها وتنافسيتها، بما يسهم في دعم استدامة القطاع المالي وترسيخ مكانته كرافد رئيسي للاقتصاد الوطني، مشيراً إلى أن تبنّي الفكر الاستراتيجي، من خلال تدريب

وتمكين الكفاءات الوطنية يسهم في تعزيز وعي المشاركين بأسواق رأس المال وتزويدهم بالمعرفة اللازمة لفهم آلياتها ودورها الحيوي، الأمر الذي يمكنهم من المساهمة الفاعلة في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز نموه.

كما شدد رئيس مجلس إدارة بورصة البحرين على أهمية مواصلة الابتكار وتطوير البنية التحتية للسوق بالتعاون مع الشركاء من مختلف القطاعات، بما يدعم تحقيق الأهداف الوطنية ويعزز من مكانة مملكة البحرين كمركز مالي واستثماري رائد، وينعكس إيجابًا على نمو وازدهار الاقتصاد الوطني.

الرأي الثالث

«الوكالات الإعلامية»..
بين تكرار «السردية الخاطئة»..
والمصادر المجهولة أو المنحازة

محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

تظل «المهنية» هي خط الدفاع الأول عن الحقيقة، والبوصلة التي تميز بين الخبر والرأي، وبين التحليل والمعلومة.. لكن حين تتحول التقارير الصحفية إلى منصات لتكرار «الأسطوانة المشروخة» وتمرير المغالطات، فإنها لا تفقد مصداقيتها فحسب، بل تخون أمانة الكلمة التي ائتمنها عليها القارئ.

أخطر ما يمكن أن يفقد أي تقرير صحفي وإعلامي أن يستند في بث مغالطاته وتمرير أجنداته المسيسة، ومساندته ودعمه لطرف ضد آخر، وانحيازه المكشوف، هو أن يشير الى عبارة «وقال محللون» أو «ذكرت مصادر» من دون تسمية ذلك المحلل أو اسم المصدر.. ما يفقد أي تقرير مبدأ المصداقية والموضوعية وصحة المعلومة من الأساس.

هذا ما جسده التقرير الخاص «المضلل» الذي نشرته وكالة رويترز مؤخراً حول تحركات وزير الخارجية الأمريكي والاتفاق المبرم بين واشنطن وطهران، حيث تعمّد التقرير الزج باسم مملكة البحرين والدول الخليجية بمعلومات مغلوطة، لا تستند إلى واقع ولا تنسجم مع أبسط قواعد العمل الصحفي المحايد.

وقد نسب التقرير إلى «محللين» – من دون تسميتهم أو تحديد مصداقيتهم – وفق صياغة مسمومة ومعلومات مغلوطة تتجاوز التحليل السياسي إلى تبني سردية طائفية مرفوضة جملة وتفصيلاً، وتتجاهل حقيقة أن مملكة البحرين دولة مدنية حديثة يقوم نسيجها الاجتماعي على التعايش والتآخي بين جميع مكوناتها تحت قيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، الذي أرسى مشروعاً إصلاحياً جامعاً لا يميز بين مواطن وآخر.

المغالطة الثانية التي ساقها التقرير هي الربط المتعمد بين أحداث 2011 وما يسمى «الربيع العربي» وبين اتفاق دولي لا علاقة للبحرين به بشكل مباشر وليس طرفا رسميا فيه. فالحديث عن «احتجاجات حاشدة ومتكررة» مع إغفال السياق الأمني والقانوني الذي تعاملت به الدولة، ومع تجاهل التدخلات الخارجية التي وثقتها تقارير دولية، هو اختزال مخل يهدف الى الإساءة ضد دولة ذات سيادة.

والأدهى أن التقرير يمرر رواية إيران التي «نفت أي محاولات سرية لإثارة الاضطرابات» لكنه يعود ليذكر أنها «عبرت علنا في الماضي عن دعمها للنشطاء الشيعة البحرينيين»، في تناقض فاضح يكشف انحيازاً واضحاً وغير مهني لطهران.

كما أن إقحام اسم مملكة البحرين والدول الخليجية في اتفاق أمريكي–إيراني بهذه الطريقة الانتقائية، وبناء استنتاجات على أوهام «محللين» مجهولين، هو سقوط مهني لا يليق بوكالة أنباء بحجم رويترز.

فالإعلام الحر لا يعني حرية الكذب، ولا يعني تبني أجندات دول على حساب دول أخرى.. ومملكة البحرين، التي كانت وستظل واحة للأمن والاستقرار والتعايش، أكبر من أن تنال منها تقارير مفبركة أو تحليلات موجهة.

إن أمانة الكلمة تقتضي الدقة والإنصاف والتوازن، وعندما تغيب هذه القيم، يصبح الإعلام أداة هدم لا بناء.. ولذلك نقول لرويترز والقائمين على تقريرها والوكالات الإعلامية الأخرى: إن مملكة البحرين عصية على التشويه، وشعبها وقيادتها أوعى من أن تنطلي عليهم هذه المغالطات.

فمن كان بيته من زجاج، لا ينبغي له رمي الناس بالحجارة.. وعلى تلك الوكالات الإعلامية أن تعود إلى رشدها المهني قبل أن تفقد ما تبقى لها من ثقة.

قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ

أخبار الخليج

حبس صاحب معهد خاص 4 سنوات وغرامة 5 آلاف دينار للاحتيال وتزوير شهادات علمية

صرّح نائب رئيس نيابة الجرائم الإلكترونية بأن المحكمة الصغرى الجنائية الثالثة قد قضت بمعاقبة متهم آسيوي بالحبس لمدد مجموعها أربع سنوات مع النفاذ وتغريمه مبلغ خمسة آلاف دينار، وذلك عما أُسند إليه من ارتكاب جرائم الاحتيال وإصدار شهادات علمية مزورة واستعمالها، مع إبعاده نهائيًا عن البلاد عقب تنفيذ العقوبة. كما أمرت المحكمة بمصادرة المحررات المزورة وكافة المضبوطات.

وكانت النيابة العامة قد تلقت بلاغًا من وزارة التربية والتعليم بشأن رصد شهادات أكاديمية مُزورة تخص عددًا من منتسبي المؤسسات التعليمية. وقد باشرت النيابة العامة تحقيقاتها، حيث تبين من أقوال حاملي تلك الشهادات أنهم حصلوا عليها من معهد خاص بمملكة البحرين، كما كشفت التحقيقات عن عدم حصول ذلك المعهد على الترخيص اللازم لمزاولة النشاط التعليمي أو إصدار الشهادات العلمية. وبناءً على ذلك أمرت النيابة بضبط المتهم «آسيوي الجنسية»، وهو صاحب المعهد والقائم على إدارته. وانتقلت إلى مقر المعهد وفتشته بحضور مأموري الضبط القضائي بالإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني، ووزارة الصناعة والتجارة، حيث تبين وجود فصول دراسية غير مرخصة بداخله، فيما أسفر التفتيش عن ضبط لافتات إعلانية تروج لإمكانية المعهد من استصدار شهادات أكاديمية من الخارج، وأجهزة إلكترونية وعدد من الشهادات المنسوبة إلى جامعات خارجية، إضافة

إلى مستندات وأختام وأدوات استُخدمت في عمليات التزوير، فضلاً عن ضبط أرصدة مالية تثبت تحصيل مبالغ مالية مقابل إصدار تلك الشهادات.

هذا وقد استمعت النيابة العامة إلى أقوال الشهود وحاملي الشهادات المضبوطة، واستجوبت المتهم وواجهته بالأدلة القائمة ضده، وأمرت بإغلاق المعهد وبفحص الأجهزة المضبوطة. كما أمرت بالكشف عن الحسابات المصرفية الخاصة بالمتهم والمعهد لحصر المبالغ المالية المتحصلة من تلك الوقائع. ومن ثم أمرت بإحالة المتهم إلى المحاكمة الجنائية.

وخلال نظر الدعوى، استعرضت النيابة العامة من خلال مرافعة إلكترونية معززة بعرض مرئي باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، التسلسل الزمني للوقائع موضوع الاتهام وما توصلت إليه التحقيقات من مزاولة المعهد نشاطه من دون ترخيص، ودوره المباشر في إصدار شهادات أكاديمية مزورة مقابل مبالغ مالية، كما أوضحت ما أسفرت عنه إجراءات التفتيش من ضبط شهادات منسوبة إلى جهات تعليمية خارجية، والأدوات المستخدمة في عمليات التزوير، فضلاً عن التحويلات المالية والأدلة الرقمية التي كشفت عن تواصل المتهم مع أحد الأشخاص خارج البلاد بشأن إعداد تلك الشهادات، ما عزز الأدلة القائمة في الدعوى، وبعد أن استعرضت النيابة العامة مجمل تلك الأدلة والوقائع، إلى أن أصدرت المحكمة حكمها المتقدم بإدانة المتهم ومعاقبته.

تأييد المؤبد لآسيويين قتلا آخر ثأرا لخلافات منذ 12 عاما

أيدت محكمة الاستئناف العليا الخامسة معاقبة آسيويين بالسجن المؤبد والإبعاد عن البلاد عقب تنفيذ العقوبة، بعد أن قتلا آخر بعدة طعنات بسكين بسبب خلافات في بلدهم منذ 12 عاما.

كانت بداية الواقعة ببلاغ من أحد المواطنين بسماع صراخ في ممر بالقرب من منزله، حيثُ خرج وشاهد المجني عليه وسط بركة من الدماء محاطًا بها، وبه عدة طعنات في جميع أنحاء جسده، وعلى الفور قام بالاتصال بالجهات المعنية، بعدها تم استخراج الكاميرات الأمنية لمنزله، وتبين قيام المتهمين بمباغتة المجني عليه من الأمام والخلف وتسديد عدة طعنات حتى سقط أرضًا، واستمرّا في توجيه الضربات اليه، ثم فرا من المكان.

وفور ورود البلاغ تحركت الشرطة فورًا، وبالاستعانة بالتحريات والمصادر تم التعرف على المتهمين وانه توجد خلافات سابقة بينهما وبين المجني عليه في بلدهم، وقيامهما بالترصد له ومتابعته وتنفيذ الجريمة، وعند مشاهدة التسجيلات الأمنية والاستماع لأحد المارة الذي صادف رؤية المتهمين خلال الهرب بعد قتل المجني عليه، تم

التعميم عليهما، وفي أقل من 3 ساعات تم القبض عليهما على جسر الملك فهد أثناء محاولة الهرب مع سائق سيارة توصيل لم يكن على علم بما ارتكباه.

واعترف المتهمان أمام النيابة العامة تفصيلاً بارتكاب الواقعة، وأنهما عزما وخططا لقتل المجني عليه، إذ قدما إلى المملكة بعد علمهما بوجوده في البحرين، وقاما بشراء سكين وساطور وشرعا في مراقبته وتتبعه وتحديد أوقات خروجه من عمله والعودة إلى منزله حتى يوم الواقعة، ونفذا الجريمة بدافع الثأر نتيجة الخلافات التي كانت بين العائلتين، فيما قاما بإعادة تمثيل الجريمة وفق الكيفية التي تمت بها.

فيما أسندت النيابة العامة للمتهمين أنهما في 28 ديسمبر 2025، بدائرة أمن المحافظة الشمالية، قتلا عمدًا المجني عليه مع سبق الإصرار والترصد، إذ بيتا النية وعقدا العزم المصمم على قتله، وأعدا لذلك الغرض سكينًا وساطورًا قاما بشرائهما خصيصًا لتنفيذ الجريمة، وظلا يراقبان المجني عليه ويتتبعان حركته مدة قاربت شهرين حتى تمكنا من تحديد أوقات خروجه وعودته، وترصدا به يوم الواقعة بالقرب من منزله وهما يحملان أداة الجريمة، وما إن ظفرا به أثناء عودته إلى منزله حتى انهالا عليه طعنًا وضربًا بالسكين والساطور في مواقع متفرقة من جسده قاصدين من ذلك إزهاق روحه، فأحدثا به الإصابات والآثار الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية التي أودت بحياته، على النحو المبين بالتحقيقات.

تأييد المؤبد لأربعيني شرع في قتل زوجته طعنا بسكين

أيدت محكمة الاستئناف العليا الجنائية الخامسة معاقبة بحريني بالسجن المؤبد، بعد محاولة الشروع في قتل زوجته طعنا بسكين، كما ألزمته المحكمة بأن يؤدي للمدعية بالحق المدني مبلغًا قدره 5001 دينار على سبيل التعويض.

كانت النيابة العامة قد وجهت للمتهم تهمة الشروع في قتل المجني عليها عمدًا مع سبق الإصرار، بأن بيت النية وعقد العزم على قتلها، فأعد لذلك سكينًا، ومن ثم ظفر بها حتى وجه اليها طعنة نافذة في صدرها، قاصدًا من ذلك إزهاق روحها، وقد أوقف أثر الجريمة بسبب لا دخل لإرادته فيه، وهو تدخل الموجودين بالمكان والامساك به ومداركتها بالعلاج، وأحدث بها الإصابات والعلامات المبينة بالتقرير الطبي الشرعي، كما أتلف عمدًا جزءًا من المركبة المملوكة للمذكورة.

كانت المجني عليها قد أبلغت أنها يوم الواقعة أثناء وجودها بمركبتها حضر زوجها بواسطة مركبته وأغلق الطريق امامها، ثم توجه اليها وطرق الباب عليها، ونظرا لوجود خلافات بينهما قامت بالتواصل مع رجال الشرطة، ففاجأها بسكب شيء على مركبتها وجلب مطرقة وأتلف النافذة الأمامية، ثم توجه إليها حاملا سكينًا، فهربت من المركبة هربًا منه، ولحق بها يهددها بالقتل، حيث توقفت من التعب فقام المتهم بطعنها وأصابها عن طريق عدة طعنات، حتى تمكنت من الهرب إلى أحد المنازل.

فيما شهدت ربة منزل بأنها سمعت صراخًا من الخارج، فتوجهت نحوه وشاهدت شخصا يمسك المتهم وبيده سكين، وكانت هناك امرأة تقوم بالصراخ ملطخة بالدماء، فقامت بالحديث مع المتهم وأخبرها بأنها زوجته وأنه يريد قتلها، وقد تم إدخال المجني عليها إلى المنزل وطلب الإسعاف والشرطة.

من جانبه قال طبيب الشرعي انه بفحص المجني عليها تبين وجود إصابات جائزة الحدوث باستخدام أداة صلبة ذات حافة حادة وطرف مدبب مثل السكين، وفي منطقة حيوية من الجسم تحتوي على أعضاء حيوية رئيسية وأوعية دموية كبرى، وطبيعة الأداة المستخدمة، فإنها كانت في المقتل، كما كانت جسيمة مهددة للحياة نظرًا لنفاذها إلى داخل التجويف الصدري وما أحدثته من تمزقات بالرئة ونزيف داخلي، مما تستلزم تدخلات طبية منقذة للحياة، وقد استغرقت مدة علاج أكثر من 21 يومًا.